SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.5 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/Q1WBNY73

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings
Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

آليات التنمية الاقتصادية كأداة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

صديقي إسماعيل[a]* عبد الله عيجولي[a] يوسف حسين[c]

[a]جامعة الجزائر 3، الجزائر، 16000، الجزائر.
[c]جامعة تلمسان، تلمسان 13000، الجزائر.

الملخص

تُعتبر العوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي داخل الدولة من المحركات الأساسية التي تدفع المواطنين إلى السعي نحو فرص عمل أفضل في الخارج، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة غير النظامية وتصعيد التوترات الاجتماعية والسياسية. وفي هذا السياق، يُمكن القول إن تنفيذ سياسات تنموية شاملة تركز على خلق فرص عمل جديدة وتخفيف حدة الفقر يشكل استراتيجية فعّالة للتصدي لهذه الظاهرة. كما أن تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا يسهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة وطنهم بطرق غير قانونية. إضافةً إلى ذلك، فإن التقليل من أعداد المهاجرين غير النظاميين ينعكس إيجاباً على الأمن القومي؛ إذ يؤدي ذلك إلى تقليل مخاطر انتشار الجريمة المنظمة والتهريب، وبالتالي يساهم في تعزيز قدرة الدولة على حماية حدودها والحفاظ على مصالحها الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الاقتصادية
التنمية المستدامة
الجزائر
شمال إفريقيا
الهجرة غير الشرعية

Mechanisms of Economic Development as a Tool to Reduce the Phenomenon of Irregular Migration

Seddiki Ismail[a], Aidjouli Abdellah[b], Houcine Youcef[c]

[a]University of Algiers 3, Algeria, 16000, Algeria
[c]University of Tlemcen, Tlemcen, 13000, Algeria

ABSTRACT

Economic factors such as poverty, unemployment, and economic inequality within the state are regarded as fundamental drivers that compel citizens to seek better employment opportunities abroad, thereby contributing to an increase in irregular migration and intensifying social and political tensions. In this context, it can be argued that the implementation of comprehensive developmental policies aimed at creating new job opportunities and mitigating poverty constitutes an effective strategy to counter this phenomenon. Moreover, improving the business environment and boosting investments in infrastructure, education, and technology helps to alleviate the economic pressures that drive individuals to leave their homeland through irregular channels. Furthermore, reducing the number of irregular migrants has a direct positive impact on national security, as it lowers the risks associated with organized crime and smuggling, thereby contributing to the stabilization of communities and enhancing the state's ability to protect its borders and national interests.

Keywords:

Economic Development
Sustainable Development
Algeria
North Africa
Irregular Migration

1. المقدمة

تعد الهجرة غير الشرعية واحدة من التحديات الكبرى التي تواجه العديد من الدول، خاصة تلك التي تعاني من مشكلات اقتصادية، حيث تدفع البطالة وتردي الأوضاع المعيشية بالكثير من الأفراد إلى البحث عن فرص أفضل خارج أوطانهم، حتى لو كان ذلك عبر طرق غير قانونية. في هذا السياق، يمكن أن يكون التحول نحو الاقتصاد الأخضر أحد الحلول المستدامة التي تسهم في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية من خلال توفير فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للمهاجرين.

مع تزايد التنقل العالمي وتقلص مسارات الهجرة القانونية، تشير التقديرات إلى ارتفاع أعداد الأشخاص الذين يهاجرون بطرق غير نظامية، حيث يلعب مهربو المهاجرين دورًا محوريًا في تسهيل بعض مراحل هذه الرحلات. ومع ذلك، يظل جمع وتحليل البيانات حول الهجرة غير النظامية ومنظميها أمرًا معقدًا ومسيّسًا، بسبب غياب تعريفات واضحة وأهداف محددة، إضافة إلى استخدام منهجيات متباينة تؤدي إلى تقديرات متضاربة تضعف مصداقية هذا المجال البحثي. لذلك، يُعدّ توسيع قاعدة الأدلة حول الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين من خلال نهج تعاوني ومنهجي أمرًا ضروريًا لفهم ديناميكيات الهجرة المعاصرة وإدارتها بفعالية، بما يضمن نجاح تنفيذ الاتفاق العالمي

*Corresponding author:
E-mail addresses: sevrdpo@gmail.com, (A. Abdellah) aaidjouli@gmail.com, (H. Youcef) etudiantyh@gmail.com
Article History: Received 28 February 2026 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية .

إشكالية الدراسة

من خلال هذا البحث نسعى لتحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والهجرة غير الشرعية، مع التركيز على كيفية تأثير السياسات التنموية في تقليل الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة بطرق غير قانونية، وكيف يمكن لهذا التخفيف أن يعزز الأمن القومي من خلال الحد من المخاطر المرتبطة بهذه الظاهرة، مثل الجريمة المنظمة وتهريب البشر. وعليه فإن إشكالية البحث يمكن صياغتها على النحو التالي:

"إلى أي مدى يمكن لآليات التنمية الاقتصادية أن تكون أداة فعالة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكيف يمكن لهذه الآليات أن تساهم في تعزيز الأمن القومي من خلال معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة؟"

2. المواد وطرق العمل

من أجل الإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى محورين

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

أولا: تعريف التنمية

في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي ونمو الاقتصاد العالمي، حظي مفهوم "التنمية" باهتمام متزايد منذ منتصف القرن العشرين. وقد عُرفت التنمية بأنها "عملية تطورية تتزايد فيها القدرة البشرية على إنشاء هياكل جديدة، ومواجهة المشكلات، والتكيف مع التغيير المستمر، والسعي الهادف والإبداعي لتحقيق أهداف جديدة" [1].

كما تُعرّف التنمية بأنها عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والمواقف والمؤسسات، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر المدقع. وقد طُرحت العديد من النظريات لشرح مفهوم التنمية. وتشمل هذه النظريات نظريات التحديث والتبعية والأنظمة العالمية والعولمة [2].

وتُفهم التنمية أيضا على أنها حالة اجتماعية داخل الأمة، حيث يتم تلبية احتياجات سكانها من خلال الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد والأنظمة الطبيعية [3].

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وتتضمن في جوهرها مفهومين رئيسيين [4]:

-مفهوم "الاحتياجات"، وخاصة الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي إعطاؤها أولوية قصوى.

-فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.

لذلك، يجب تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور الاستدامة في جميع البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية، تعتمد على اقتصاد السوق أو تخضع للتخطيط المركزي. قد تختلف التفسيرات، ولكن يجب أن تتشارك في بعض السمات العامة وأن تنبع من توافق في الآراء حول المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة وإطار استراتيجي واسع لتحقيقها.

تنطوي التنمية على تحول تدريجي في الاقتصاد والمجتمع. ويمكن من الناحية النظرية اتباع مسار تنموي مستدام من الناحية الفيزيائية حتى في ظل بيئة اجتماعية وسياسية جامدة. ومع ذلك، لا يمكن ضمان الاستدامة الفيزيائية إلا إذا أولت سياسات التنمية اهتمامًا للاعتبارات المتعلقة بتغيرات الوصول إلى الموارد وتوزيع التكاليف والفوائد. وحتى المفهوم الضيق للاستدامة الفيزيائية يتضمن الاهتمام بالعدالة الاجتماعية بين الأجيال، وهو اهتمام يجب أن يمتد منطقيًا ليشمل العدالة داخل كل جيل أيضًا.

ثالثا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

يُعد مفهوم التنمية المستدامة أحد أبرز المفاهيم التي تطورت عبر العقود استجابةً للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم. وقد مرّ هذا المفهوم بمراحل متعددة منذ ظهوره حتى اعتماده كإطار أساسي في السياسات الدولية.

-الجذور الأولى لمفهوم التنمية المستدامة

كانت النقاشات حول العلاقة بين التنمية والبيئة قائمة منذ القرن التاسع عشر، حيث بدأت بعض الدول تدرك التأثير السلبي للنشاط الصناعي على الموارد الطبيعية. حيث ظهر عدد من المنشورات التي تناولت ما نسميه اليوم التنمية المستدامة:

فنجد كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الذي نُشر لأول مرة عام 1848، أدرج جون ستيوارت ميل فصلًا قصيرًا عن "الحالة الثابتة"، التي تعني حالة ثابتة لرأس المال والسكان، ولكن ليس حالة التحسن البشري. كتب قائلاً: "آمل بصدق، من أجل الأجيال القادمة، أن يرضى سكان العالم بالثبات، قبل أن تُجبرهم الضرورة على ذلك بوقت طويل" [5].

كذلك وُصف كتاب جورج بيركنز مارش بعنوان "الإنسان والطبيعة"، الذي نُشر لأول مرة عام 1864، بأنه منبع حركة الحفاظ على البيئة. حيث صرّح مارش قائلاً: "لقد نسي الإنسان منذ زمن طويل أن الأرض قد مُنحت له من أجل الانتفاع بها فحسب، لا للاستهلاك، ناهيك عن التبذير". ووصف كيف تضررت جوانب مختلفة من البيئة الطبيعية بسبب التدخل البشري، وجادل بأن الأرض قد تصبح غير صالحة لسكن البشر، مما قد يؤدي إلى انقراض البشرية. لكنه ناقش أيضًا الحلول الممكنة للمشاكل البيئية. ولم يكن مارش يريد حماية الطبيعة من أجل مصلحتها الخاصة، بل من أجل مصلحة البشرية، وهو ما يشبه نهج أنصار التنمية المستدامة المعاصرين [1, p. 86].

-ظهور المفهوم في السياق الدولي

تقرير نادي روما (مارس 1972): صدر تقرير "حدود النمو" أعدته مجموعة من العلماء الشباب في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) بتكليف من أوريليو بيتشي، مؤسس نادي روما، هز هذا التقرير العالم آنذاك، ويُعدّ كتاب "حدود النمو" أحد أهم الكتب البيئية وأكثرها إثارةً للجدل على مر العصور، ولا يزال يُؤثّر على النقاشات الدائرة حول الاستدامة واستمرار وجودنا على هذا الكوكب المحدود. حيث حذّر من أن النمو الاقتصادي غير المحدود سيؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية ما لم تُتخذ إجراءات مستدامة [6].

مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (ستوكهولم جوان 1972): أول مؤتمر عالمي ركز على القضايا البيئية، حيث تم الاعتراف بالحاجة إلى التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. و يشدد التقرير على ضرورة توفير الموارد المالية والتقنية للدول النامية لمساعدتها في تطبيق معايير الحماية البيئية دون الإضرار بفرصها التنموية كما يوصي التقرير بأن تعتمد الدول نهجًا متكاملًا في تخطيط التنمية لضمان التوافق بين التنمية وحماية البيئة، ويؤكد أن التخطيط الرشيد هو أداة أساسية للتوفيق بين الحاجة إلى التنمية والحفاظ على البيئة [7].

-تقرير برونتلاند وصياغة مفهوم التنمية المستدامة (1987)

في عام 1987، صدر تقرير "مستقبلنا المشترك" عن اللجنة العالمية للبيئة

والتنمية التابعة للأمم المتحدة، برئاسة غرو هارلم برونتلاند. يُعد التقرير محطة مفصلية في بلورة مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث أكد على ضرورة تحقيق نمو اقتصادي متوازن يلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة. ربط التقرير بين التنمية والبيئة، موضحًا أن الفقر يؤدي إلى تدهور بيئي، وأن الحل يكمن في استثمارات صديقة للبيئة، ونقل التكنولوجيا، والتعاون الدولي لدعم الدول النامية .

حمل التقرير عنوان "مستقبلنا المشترك"، ويُعرف أيضا باسم تقرير برونتلاند تضمن تطويرا لموضوع التنمية المستدامة كما قدّم التقرير تعريفًا رسميًا للتنمية المستدامة [8].

-القمم والمؤتمرات العالمية حول التنمية المستدامة [9]

قمة الأرض (ريو دي جانيرو جوان 1992): خلال قمة الأرض التي عُقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل، اعتمدت أكثر من 178 دولة خطة جدول أعمال القرن 21، وهي خطة عمل شاملة لبناء شراكة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة البشر وحماية البيئة.

-إعلان الألفية (نيويورك سبتمبر 2000): في قمة الألفية التي انعقدت في سبتمبر 2000 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، تبنت الدول الأعضاء بالإجماع إعلان الألفية، مما أدى إلى صياغة ثمانية أهداف إنمائية للألفية بهدف تقليص الفقر المدقع بحلول عام 2015 .

-قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002): تم خلال قمة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا اعتماد إعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة وخطة التنفيذ، والتي أكدت التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وحماية البيئة، كما عززت جدول أعمال القرن 21 وإعلان الألفية، مع تركيز أكبر على الشراكات متعددة الأطراف .

-مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20 جوان 2012): في جوان 2012، خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في ريو دي جانيرو، اعتمدت الدول الأعضاء وثيقة "المستقبل الذي نريده"، التي تضمنت قرارًا بإطلاق عملية تطوير أهداف التنمية المستدامة، بهدف البناء على أهداف الألفية التنموية، إضافة إلى إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. كما تضمنت نتائج المؤتمر تدابير أخرى لتنفيذ التنمية المستدامة، بما في ذلك سياسات مستقبلية للتمويل التنموي، ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

-تشكيل فريق العمل المفتوح (2013): في عام 2013، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة فريق عمل مفتوح العضوية يضم 30 دولة لوضع مقترح حول أهداف التنمية المستدامة.

-المفاوضات واعتماد أجندة 2030 (2015): في يناير 2015، بدأت الجمعية العامة مفاوضات حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015، والتي انتهت باعتماد أجندة 2030 للتنمية المستدامة خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في سبتمبر 2015، مع تحديد 17 هدفًا رئيسيًا للتنمية المستدامة. وشهد عام 2015 تبني عدة اتفاقيات دولية كبرى أسهمت في تشكيل السياسات العالمية، أبرزها:

* إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (مارس 2015).
* أجندة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية (جويلية 2015)
* تحويل عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة، التي تم تبنها رسميًا في قمة التنمية المستدامة للأمم المتحدة في نيويورك (سبتمبر 2015).
* اتفاق باريس بشأن تغير المناخ (ديسمبر 2015).

اليوم، تعمل إدارة أهداف التنمية المستدامة (DSDG) التابعة لـ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA) على توفير الدعم الفني وبناء القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على قضايا رئيسية مثل: المياه، الطاقة، تغير المناخ، المحيطات، التوسع الحضري، النقل، العلوم والتكنولوجيا، تقرير التنمية المستدامة العالمي(GSDR) ، الشراكات، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

الهجرة تشير إلى دخول أشخاص أجانب إلى بلد ما للإقامة والعمل فيه. كلمة "الهجرة" مشتقة من الكلمة اللاتينية (immigrare) والتي تعني "الدخول إلى". تُعتبر الهجرة حركة انتقال سكانية من منظور بلد الاستقبال، وهي بمثابة هجرة من منظور بلد المنشأ.

لقد شكلت الحركات الهجرية تاريخ البشرية. على مر القرون، عبر التجار والحرفيون والمثقفون المحيطات والقارات لممارسة مهنهم، أو لاكتساب المعرفة، أو هربًا من الحروب، أو لتحقيق الثروة. وهكذا، تؤثر الهجرة الدولية على الخصائص الديموغرافية للبلدان المستقبلة والمصدرة من حيث العمر والجنس والعرق ومستوى التعليم والخبرة.

التعريف اللغوي:

كلمة هاجر تعني المهاجرة من البلد وعنه أي خرج إلى بلد اخر، ويمكن تعريف الهجرة بأنها الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى [10].

التعريف الاصطلاحي:

-يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها:

*تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة [11].

* عملية دخول إلى دولة أجنبية بغرض إنشاء إقامة دائمة في الدولة المقصودة (المستهدفة) [12].

-تعريف الأمم المتحدة: "دخول غير مقنن لفرد من دولة ما إلى أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الاقامة الدائمة أو المؤقتة" [13].

-تعريف المفوضية الأوروبية (الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي) "هي ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث: يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد" [14].

-تعريف التشريع الجزائري "هي مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية و البحرية و الجوية و ذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة في مراكز الحدود" [15].

من خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن الهجرة غير الشرعية هي انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بطرق غير قانونية، سواء عبر التسلل الحدودي أو

باستخدام وثائق مزورة أو بالبقاء بعد انتهاء التأشيرة، وذلك نتيجة لصعوبة إجراءات الهجرة الشرعية.

تعريف المهاجر غير الشرعي

-تعريف المكتب الدولي للعمل "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الرخص القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية[16] ".

تعريف وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة" (IOM) أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن: أولا الوضع القانوني للشخص، وثانيا ما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية، وثالثا ما هي أسباب الحركة، أو رابعا ما هي مدة الإقامة" [17].

المطلب الثالث: دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية

في الدول النامية، يدفع الفقر والبطالة والظروف الصعبة الكثيرين للبحث عن فرص أفضل، فيما تجبر النزاعات والاضطهاد الأفراد على الهروب. كما تُفاقم الضغوط النفسية من هذه الظاهرة المعقدة التي تتأثر بعدة عوامل متداخلة، ويمكن تلخيص الدوافع والأسباب فيما يلي:

العوامل الاقتصادية

يُعاني الكثير من الشعوب في البلدان النامية من نقص فرص العمل وتدني الأجور، ما يدفعهم للبحث عن فرص عمل أفضل وحياة أكثر استقراراً في دول غنية. وقد تناول تقرير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة هذه الظاهرة بالتحليل [19]. حيث تم التركيز على الأسباب الهيكلية التي تساهم في تفاقم الهجرة غير الشرعية، وخاصة العوامل الاقتصادية وضعف التنمية الاقتصادية، والاعتماد الكبير على التحويلات المالية. يحدد التقرير الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية ضمن العوامل الهيكلية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم. من بين هذه الأسباب:

-نقص فرص العمل والبطالة: غياب فرص العمل اللائقة خاصة بين الشباب، مما يجعلهم يبحثون عن فرص اقتصادية أفضل في الخارج.

-تدني الأجور وضعف الاقتصاد المحلي: حتى في حالة توفر الوظائف، تكون الأجور منخفضة وغير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية، مما يدفع الأفراد للبحث عن مستوى معيشي أفضل في دول أخرى.

-غياب التنمية الاقتصادية المستدامة: ضعف البنية التحتية الاقتصادية، وانخفاض الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، مما يجعل النمو الاقتصادي غير كافٍ لخلق فرص عمل جديدة.

-الاعتماد الكبير على التحويلات المالية: تعتمد العديد من الأسر في الدول المرسلة للمهاجرين على الأموال التي يرسلها المهاجرون، مما يشجع مزيدًا من الأفراد على الهجرة غير الشرعية بحثًا عن دخل أعلى لدعم عائلاتهم.

-ضعف الوصول إلى التمويل والدعم للمشاريع الصغيرة: قلة الفرص المتاحة لرواد الأعمال للحصول على تمويل لمشاريعهم، ما يدفع الشباب إلى البحث عن فرص في الخارج بدلًا من محاولة بناء مستقبل اقتصادي محلي.

هذه العوامل مجتمعة تجعل الهجرة تبدو كخيار ضروري وليس مجرد رغبة، خاصة في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية مستمرة.

العوامل الاجتماعية

متمثلة في سوء الظروف المعيشية من خلال ارتفاع تكاليف المعيشة ونقص الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان يدفع الأفراد إلى البحث عن بيئة أفضل. يتناول التقرير السابق الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية كجزء من العوامل الهيكلية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم.

ومن بين هذه الأسباب [19, pp. 2-3]:

-عدم الاستقرار الاجتماعي: تفشي الفقر والتفاوت الاجتماعي بين الفئات المختلفة، مما يولد شعورًا بالإحباط لدى الأفراد ويدفعهم للبحث عن فرص حياة أفضل في الخارج.

-ضعف الخدمات الأساسية: نقص الخدمات الصحية والتعليمية وفرص التعليم العالي، مما يدفع الشباب للهجرة بحثًا عن بيئة توفر لهم إمكانيات أفضل للنمو والتطور.

-الهياكل العائلية ودور الأسرة: تأثير العائلة والمجتمع، حيث تشجع بعض الأسر أبناءها على الهجرة لمساعدتهم ماديًا من خلال التحويلات المالية من جهة. ولتحقيق "نجاح" معين من جهة أخرى، خاصة في المجتمعات التي ترى في الهجرة وسيلة للترقي الاجتماعي.

-التغيرات الديموغرافية: ارتفاع معدلات النمو السكاني مع قلة فرص العمل والتعليم، مما يؤدي إلى زيادة أعداد الشباب الراغبين في الهجرة.

-التأثير الإعلامي وصورة النجاح في الخارج: الصورة الإيجابية التي يعكسها المهاجرون العائدون من الخارج عن حياتهم، مما يعزز فكرة الهجرة كوسيلة لتحسين الوضع المعيشي، حتى وإن كانت بطرق غير شرعية.

العوامل السياسية

إن الابتعاد عن فكرة التناوب على السلطة بين الأحزاب السياسية زادت من حدة التفكير في الهجرة لأن هم الأحزاب هو تكديس الثروات والتسابق على المناصب السياسية والإدارية لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية، مما جعل هذه الدول لا تحقق التنمية المنشودة لجميع فئات المجتمع، فالأحزاب السياسية دائما تتحدث عن الديمقراطية وعن الانتقال الديمقراطي والتغيير، غير أن الواقع يثبت فشل هذه الأحزاب وبرامجها نظرا لعدم قدرتها على تقديم برامج تتحقق فيها أمال الشعب وطموحاته التي تتبخر مع كل سياسة حكومية جديدة [20].

كما تدفع النزاعات المسلحة والاضطهاد السياسي في بعض الدول الأفراد إلى الهجرة بحثًا عن الأمان والاستقرار، خاصة في ظل بيئة غير آمنة تهدد حياتهم. كما أن السياسات القمعية وانتهاك حقوق الإنسان تشكل دافعًا إضافيًا للهجرة، حيث يسعى الأفراد إلى بلدان توفر لهم حرية أكبر وضمانًا لحقوقهم الأساسية.

العوامل البيئية

يهاجر ملايين الأشخاص سنويًا بسبب تأثيرات التغير المناخي والكوارث البيئية الشديدة. وعلى الرغم من أن بعضهم يعبر الحدود الدولية، فإن هذه التحركات تحدث في الغالب داخل بلدانهم. ففي عام 2022 وحده، تسببت الكوارث في 32.6 مليون حالة نزوح داخلي مسجلة، وهو أعلى رقم خلال أكثر من عقد. ويشمل ذلك الأشخاص الذين أجبروا على الفرار بسبب الفيضانات، الرياح الموسمية، وغيرها من الأحداث المفاجئة، بالإضافة إلى عدد غير محدد من الأفراد الذين انتقلوا استجابةً لتدهور الظروف البيئية بشكل تدريجي، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، تآكل السواحل، موجات الحرارة الشديدة، والتغيرات المناخية المتقلبة[21] .

غالبًا ما تُصوَّر الهجرة المرتبطة بالمناخ في التقارير الإعلامية المثيرة للقلق على أنها ظاهرة سلبية أو غير طبيعية، لكن التفكير الحديث يعيد صياغة هذا المفهوم بشكل مختلف. فعندما تتم الهجرة طوعًا وبشكل استباقي، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الأفراد والمجتمعات من خلال توفير الأمان لهم أو منحهم فرصًا لتحسين مستوى معيشتهم. كما أن فوائد الهجرة يمكن أن تمتد

إلى الآخرين؛ حيث قد تكون الهجرة العمالية إلى المدن أو الخارج وسيلة فعالة لدعم الأسر في مواطنها الأصلية، مما يساعدها على تحمل آثار الأحداث المناخية القاسية.

تاريخيًا، اعتمدت العديد من المجتمعات على التنقل كوسيلة للتكيف مع التغيرات البيئية والاقتصادية، وتشير الأبحاث الحديثة حول العلاقة بين المناخ والهجرة إلى أن التنقل، سواء داخل البلد أو عبر الحدود، يمكن أن يكون استراتيجية فعالة للتكيف، مما يغير الصورة السائدة عن المهاجرين المناخيين، الذين يتم تصويرهم غالبًا على أنهم لاجئون يائسون يفرون كخيار أخير [21].

المبحث الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية ودورها في تقليل الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في شمال إفريقيا كوسيلة للحد من الهجرة غير الشرعية

تعدّ القارة الإفريقية صاحبة أسرع نمو سكاني في العالم، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها بين عامي 2016 و2050 ليصل إلى 2.5 مليار نسمة [18]. ومع ازدياد عدد السكان، تتسارع أيضًا وتيرة الهجرة داخل القارة. فوفقًا لتقارير الاتحاد الإفريقي، تضاعف عدد المهاجرين الدوليين في القارة تقريبًا بين عامي 2008 و2017، حيث ارتفع من 13.3 مليون إلى 25.4 مليون. ورغم الاعتقاد السائد بأن الهجرة الإفريقية تتجه في معظمها إلى أوروبا وقارات أخرى، إلا أن نتائج عام 2017 تشير إلى أن أكثر من نصف المهاجرين الأفارقة الذين يغادرون بلدانهم يظلون داخل القارة.

تواجه منطقة شمال إفريقيا تحديات اقتصادية متعددة، أبرزها التضخم المرتفع، ارتفاع تكاليف الاقتراض، والتأثيرات المناخية مثل الجفاف، مما يعيق النمو الاقتصادي رغم التوقعات المتفائلة ببلوغه 4.6% في 2023 وأن يتسارع ليصل إلى 3.4٪في عام 2024 [22]. وللحد من الهجرة غير الشرعية، تعمل دول المنطقة على تعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة، مثل مشاريع الهيدروجين الأخضر، وتشجيع الصناعات المحلية لتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام. كما تُركز الاستراتيجيات الاقتصادية على خلق فرص عمل للشباب، خاصة في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا والصناعة الخضراء، مما يقلل من الدوافع الاقتصادية للهجرة. إلى جانب ذلك، يتم تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية لتحسين البنية التحتية، وتوفير التمويلات الميسرة للمشاريع التنموية، ما يساهم في بناء اقتصادات أكثر استقرارًا وقدرة على استيعاب القوى العاملة المحلية.

يقدم تقرير التوقعات الاقتصادية الافريقية لعام 2023 الصادر عن مجموعة البنك الافريقي للتنمية بشأن "تعبئة تمويل القطاع الخاص للمناخ والنمو الاخضر في أفريقيا" تفاصيل مجموعة من المشاريع التنموية التي تساعد في الحد من الهجرة غير الشرعية أهمها [22]:

الاستثمارات في الطاقة المتجددة

- تعمل دول مثل موريتانيا، النيجر، وناميبيا على تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر، التي توفر فرص عمل واسعة وتعزز التحول نحو الاقتصاد المستدام، مما يحد من الحاجة إلى الهجرة بحثًا عن فرص أفضل.

تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة

- هناك توجه نحو تصنيع البطاريات والمركبات الكهربائية بدلاً من تصدير الموارد الخام، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل للشباب في الصناعات الحديثة، مما يساعد في تقليل الهجرة غير الشرعية.

تقليل الفقر ودعم الفئات المهمشة

- يشير التقرير إلى أهمية دعم المجتمعات الريفية من خلال توفير وظائف للشباب والنساء، حيث يساهم ذلك في الحد من الهجرة الريفية والهجرة غير الشرعية عبر تحسين سبل العيش في المناطق النائية.

تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية

- تحسين شبكات النقل واللوجستيات يسهل الاستثمارات، ويخلق فرص عمل جديدة، مما يقلل من الفجوة الاقتصادية التي تدفع الشباب إلى الهجرة.

تشير هذه المشاريع إلى أن التنمية الاقتصادية المستدامة هي أداة رئيسية للحد من الهجرة غير الشرعية، حيث يساهم الاستثمار في الصناعات المتقدمة والطاقات المتجددة في خلق بيئة اقتصادية مستقرة، مما يقلل من العوامل التي تدفع الشباب نحو البحث عن فرص في الخارج.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر كوسيلة للحد من الهجرة غير الشرعية

تركزت جهود الجزائر على إطلاق مشاريع تنموية كبرى في مجالات البنية التحتية، الصناعة، الزراعة، والتكنولوجيا، إضافة إلى دعم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة كآلية لتعزيز فرص التشغيل وخلق بيئة اقتصادية جاذبة. كما وضعت الحكومة برامج لتحفيز الاستثمار في المناطق الداخلية والحدودية، بهدف تقليص الفوارق التنموية بين المناطق وتحقيق توزيع أكثر توازنًا للثروات والفرص. من بين هذه المشاريع نذكر:

أولا: تنمية وتطوير الاقتصاد الأزرق

يُعد مشروع دعم تقني لإعداد خطة وطنية للاستثمار في الاقتصاد الأزرق في الجزائر، المدعوم من البنك الإفريقي للتنمية (BAD) والاتحاد الأوروبي، خطوة استراتيجية نحو تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تطوير قطاعي الصيد البحري وتربية الأحياء المائية. ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق إنتاج سنوي قدره 270,000 طن بحلول عام 2035، من خلال إنتاج 150,000 طن من تربية الأحياء المائية، منها 100,000 طن من الاستزراع البحري و50,000 طن من الاستزراع في المياه العذبة. بالإضافة إلى ذلك، يهدف القطاع إلى تحقيق إنتاج سنوي قدره 120,000 طن من الصيد البحري، بما في ذلك 20,000 طن من خلال تطوير الصيد في أعالي البحار، واستغلال أنواع جديدة، والاستفادة من تراخيص الصيد في إطار التعاون الدولي، وتوسيع مصايد التونة. مع خلق 153,000 فرصة عمل جديدة، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي [23].

أهمية المشروع

تندرج هذه المبادرة ضمن استراتيجية التنمية الوطنية لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (SNDPA 2035)، والتي تسعى إلى رفع الإنتاج المحلي، تحسين سلاسل القيمة، وتعزيز ريادة الأعمال البحرية، مما يجعل القطاع أكثر استدامة وربحية. كما أن الاقتصاد الأزرق يُعد أداة فعالة للحد من الهجرة غير الشرعية من خلال توفير فرص عمل بديلة في المناطق الساحلية، مما يقلل من الحاجة إلى البحث عن فرص في الخارج [23].

إضافة إلى ذلك، فإن الدعم التقني والتمويل المقدم عبر صندوق المساعدة التقنية للبلدان متوسطة الدخل (FAT-PRI) يسهم في تعزيز القدرات المحلية من خلال تكوين الكفاءات، وتحسين البنية التحتية للصيد البحري، وتشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالقطاع البحري. وبهذا، يمثل تطوير الاقتصاد الأزرق في الجزائر آلية اقتصادية مستدامة لمعالجة العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية، من خلال خلق بيئة

اقتصادية أكثر استقرارًا وقدرة على استيعاب القوى العاملة المحلية [23].

ثانيا: تنمية وتطوير مجال النقل

تشهد الجزائر تنفيذ مشاريع كبرى في قطاع النقل تهدف إلى تعزيز البنية التحتية ودعم الاقتصاد الوطني، حيث تم تخصيص 380 مليار دينار جزائري لتحديث شبكة السكك الحديدية، بما في ذلك ربط منجم الفوسفات في تبسة بميناء عنابة وغارا جبيلات بموانئ أرزيو، وهران، ومستغانم، إضافة إلى إعادة تأهيل خطوط النقل بين المدن الكبرى لزيادة سرعة القطارات إلى 160 كلم/ساعة، مما يقلل زمن الرحلات ويشجع المواطنين على استخدام وسائل النقل الحديثة. كما تشمل الاستثمارات دعم النقل الجوي من خلال شراء 16 طائرة جديدة، ومن المتوقع أن يحل استلام 50% منها معظم مشاكل النقل الجوي الحالية، مع السعي لتوسعة مدرج مطار 8 ماي 1945 بسطيف. تساهم هذه المشاريع في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاعات البناء، التشغيل، والخدمات اللوجستية، مما يعزز التنمية المحلية، ويحسن مناخ الاستثمار، ويوفر بدائل اقتصادية للباحثين عن فرص عمل، مما يقلل من دوافع الهجرة غير الشرعية. إن تطوير قطاع النقل يمثل ركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يربط المناطق النائية بالمراكز الاقتصادية، ويشجع على الاستثمار، مما يمنح الأفراد خيارات أفضل للعمل داخل البلاد بدلًا من المخاطرة بالهجرة غير القانونية [24].

أهمية المشروع

تعد مشاريع النقل الحديثة أحد الحلول الاقتصادية الفعالة لمعالجة الأسباب الهيكلية للهجرة غير الشرعية، حيث تساهم في تحسين الاقتصاد الوطني، خلق فرص عمل، ودعم الاستثمارات، مما يمنح الأفراد حوافز أكبر للبقاء والعمل داخل البلاد بدلًا من المخاطرة بالهجرة بطرق غير قانونية. تمثل هذه المشاريع عاملًا اقتصاديًا حيويًا في تقليل دوافع الهجرة غير الشرعية من خلال:

1. خلق فرص عمل جديدة في قطاعات الصناعة، البناء، التشغيل، والخدمات اللوجستية، مما يقلل من معدلات البطالة.
2. تحفيز التنمية المحلية عبر ربط المناطق الداخلية بالموانئ والمناطق الصناعية، مما يتيح لسكانها فرصًا اقتصادية أفضل دون الحاجة للهجرة.
3. تعزيز كفاءة وراحة وسائل النقل، مما يسهم في تحسين جودة الحياة داخل الجزائر، ويقلل من رغبة المواطنين في البحث عن بدائل خارج البلاد.
4. تحسين مناخ الاستثمار، حيث يشجع تطوير البنية التحتية المستثمرين على إقامة مشاريع جديدة، توفر المزيد من فرص العمل.

ثالثا: تنمية وتطوير مجال السياحة

تتمتع الجزائر بإمكانات سياحية هائلة تجعلها وجهة استثمارية مهمة، حيث تمتلك ساحلًا متوسطيًا يمتد لأكثر من 1200 كلم، إضافة إلى تنوع تضاريسي يشمل السهول، الجبال، والهضاب، والصحراء الشاسعة التي تبلغ مساحتها 2 مليون كلم²، مما يوفر فرصًا واسعة لتطوير السياحة الشاطئية، الجبلية، والصحراوية. كما تزخر الجزائر بتراث ثقافي وتاريخي غني، يضم مدنًا أثرية ومواقع مصنفة ضمن التراث العالمي، مما يعزز السياحة الثقافية. إضافة إلى ذلك، يوفر المناخ المعتدل بيئة مناسبة للنشاط السياحي على مدار السنة. وتعتمد الجزائر على بنية تحتية متطورة تشمل شبكة نقل حديثة من مطارات، طرق، وسكك حديدية تسهل تنقل السياح، إلى جانب حوافز استثمارية تشجع على إقامة المشاريع السياحية. يمثل تطوير السياحة أداة فعالة للحد من الهجرة غير الشرعية، إذ يساهم في خلق فرص عمل في مجالات الفندقة، النقل، والإرشاد السياحي، مما يقلل من البطالة، ويعزز التنمية المحلية، ويشجع الشباب على البقاء والاستثمار في بلادهم بدلًا من البحث عن فرص في الخارج.

ويُعتبر مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعًا استراتيجيًا جديدًا ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2030)، حيث يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة تجمع بين الرقي الاجتماعي، الفعالية الاقتصادية، والاستدامة البيئية. يرتكز المخطط على خمسة أهداف رئيسية: جعل السياحة قطاعًا مساهمًا في تنويع الاقتصاد بعيدًا عن المحروقات، وإشراك قطاعات أخرى مثل الأشغال العمومية والفلاحة والثقافة، وتحقيق توازن بين الترقية السياحية وحماية البيئة، وتثمين التراث التاريخي والثقافي والديني، وتحسين صورة الجزائر دوليًا. كما يعتمد على خمس ديناميكيات رئيسية تشمل تعزيز جاذبية الوجهة الجزائرية، تطوير الأقطاب والقرى السياحية، نشر مخطط جودة السياحة، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع خطط تمويلية للسياحة [25].

وفي أوت 2023 أعلنت السلطات الحكومية رفع القيود عن 71 مشروعاً سياحياً في 58 ولاية، مما يعكس التزام الدولة بمتابعة معالجة المشاريع الاستثمارية العالقة في قطاع السياحة. تسهم هذه المشاريع في التخفيف من النقص في المرافق السياحية عن طريق إضافة 8,000 سرير إضافي وخلق أكثر من 12,000 منصب عمل، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تم الإشارة إلى أعمال عصرنة وإعادة تأهيل أحد الفنادق بنسبة إنجاز تبلغ 35%، ومن المتوقع دخوله حيز الخدمة في أغسطس 2024. وفي إطار دعم الموسم السياحي، تم تنفيذ 13 مشروعاً سياحياً، بينما يجري استلام 8 مشاريع أخرى بوتيرة سريعة تُوفر مئات مناصب الشغل. علاوة على ذلك، تم تطوير منطقة توسع سياحي تضم 17 قطعة أرضية مخصصة لإنجاز 13 مشروعاً سياحياً على مساحة إجمالية قدرها 45 هكتاراً، تُتيح إنشاء سلسلة من الفنادق الفاخرة والمنتجعات ومرافق الخدمات، مما سيسهم في توفير 2,678 سريراً وخلق 5,652 منصب عمل [26].

أهمية المشروع

تلعب هذه القرارات والمشاريع دوراً محورياً في الحد من الهجرة غير الشرعية عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق بدائل واقعية للشباب. فبتحسين البنية التحتية وتطوير القطاع السياحي، يتم توفير فرص عمل جديدة في مجالات الفندقة، النقل، والإرشاد السياحي، مما يقلل من الضغوط الاقتصادية التي تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص خارج البلاد. كما يُسهم تنويع الاقتصاد من خلال دعم الاستثمارات السياحية والاقتصادية في تحسين مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي تقليل الدوافع التي تؤدي إلى الهجرة غير النظامية. بالتالي، تُعتبر هذه المشاريع جزءاً من استراتيجية شاملة تهدف إلى معالجة الأسباب الاقتصادية والاقتصادية الاجتماعية للهجرة غير الشرعية.

رابعا: تنمية وتطوير مجال الفلاحة

تشهد الجزائر تطورًا كبيرًا في القطاع الفلاحي، الذي يساهم بنسبة 15% من الناتج المحلي الخام بإنتاج بلغت قيمته 37 مليار دولار، مما يجعله ثاني أكبر قطاع اقتصادي بعد المحروقات. وفي إطار تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، أطلقت الدولة إصلاحات واسعة شملت رفع أسعار شراء الحبوب والبقوليات، دعم الأسمدة بنسبة 50%، وربط عشرات الآلاف من المزارع

بالكهرباء، مما عزز مناخ الاستثمار وجذب شراكات دولية كبرى. ومن أبرز هذه المشاريع، مشروع متكامل لإنتاج الحبوب والعجائن بالشراكة مع المجموعة الإيطالية "بي أف" باستثمار قدره 420 مليون يورو على مساحة 36 ألف هكتار في ولاية تيميمون، والذي سيوفر 6,700 منصب شغل منها 1,600 منصب دائم. كما تم إطلاق مشروع لتربية الأبقار الحلوب وإنتاج الحليب المجفف بشراكة مع الشركة القطرية "بلدنا" في ولاية أدرار، باستثمار 3.5 مليار دولار على مساحة 117 ألف هكتار، حيث سيسهم في تغطية 50% من احتياجات الجزائر من الحليب المجفف وخلق 5,000 منصب شغل مباشر، إضافة إلى إنتاج حليب الأطفال محليًا. إلى جانب ذلك، تسعى الدولة إلى استصلاح مليون هكتار عبر الري وتحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح الصلب، الذرة، والشعير [27].

تعكس هذه المشاريع رؤية الجزائر لتعزيز الاقتصاد الفلاحي كقطاع استراتيجي حيث تُعد هذه الاستثمارات الفلاحية حلاً طويل الأمد لمشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث تساهم في خلق فرص عمل، تحقيق الأمن الغذائي، وتنمية المناطق المهمشة. من خلال تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير ظروف معيشية مستقرة، تمنح هذه المشاريع الشباب الجزائري خيارات اقتصادية بديلة تغنيهم عن اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية بحثًا عن مستقبل أفضل.

خامسا: تنمية وتطوير الاقتصاد الاخضر

تعمل الجزائر على تعزيز اقتصادها الأخضر عبر عدة مشاريع طاقة كبرى تهدف إلى تنويع مصادر الكهرباء وتقليل الاعتماد على الغاز. هذه المشاريع تساهم في خلق فرص عمل، وتحفيز التنمية الاقتصادية، مما يساعد في تقليل دوافع الهجرة غير الشرعية. من أهم المشاريع [28]:

تطوير حقل غاز حاسي الرمل: يهدف إلى تحسين تدفق الغاز إلى أوروبا بتكلفة 2.3 مليار دولار، مع سعة إنتاجية تصل إلى 188 مليون متر مكعب يوميًا.

تطوير الغاز في حوض بركين: يشمل حفر 24 بئرًا، باستثمارات 4 مليارات دولار، لزيادة استخراج النفط والغاز وتعزيز الصادرات.

خط الربط الكهربائي البحري بين الجزائر وأوروبا: يهدف إلى تصدير الكهرباء المولدة من الغاز والطاقة المتجددة إلى إيطاليا لتعزيز أمن الطاقة في المنطقة.

ممر الهيدروجين الجنوبي (South H2 Corridor): خط أنابيب بطول 3,300 كلم لنقل الهيدروجين الأخضر من الجزائر إلى أوروبا، بطاقة 4 ملايين طن سنويًا بحلول 2040.

محطتا كهرباء ذات دورة مركبة (بيسكرا وبلارة): توفران 1340 ميغاواط لكل محطة، مما يدعم إنتاج الكهرباء المحلي ويعزز أمن الطاقة.

الأثر على الحد من الهجرة غير الشرعية:

خلق فرص عمل في قطاع الطاقة والقطاعات المرتبطة به.

تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

تقليل الضغوط الاقتصادية التي تدفع الشباب للهجرة.

تحسين البنية التحتية للطاقة مما يجذب الاستثمارات الأجنبية.

من خلال هذه المشاريع، تسعى الجزائر إلى تحقيق تحول اقتصادي مستدام، يعزز الاستقرار الاجتماعي، ويساهم في الحد من الهجرة غير الشرعية عبر تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين.

3. النتائج والمناقشة

يمكن كتابة النتائج والمناقشة تحت عنوان واحد أو تحت عنوانين منفصلين. في حالة البيانات المجدولة توضع الجداول والأشكال داخل المتن في أول موقع متاح عقب ذكرها برقمها في المتن. ويستحب عدم إعادة كتابة الأرقام المذكورة بالجداول ويفضل الإشارة إلى وجودها بالجدول أو الشكل وتناقش النتائج بالتفصيل بالاستعانة بالمراجع ذات الصلة بالبحث. لا يجوز تكرار نفس النتائج في جدول وشكل.

4. شكروتقدير

(إن لزم الأمر) يمكن أن يكون للجهة الممولة للدراسة أو لمن قدم مجهودا خاصا لإنجاز البحث وليس من المؤلفين.

5. قائمة المراجع

العربية

[10] معجم الكافي، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، 1994.

[11] ب. س. م. الشجلاوي، "الهجرة غير الشرعية من دول افريقيا إلى أوروبا : أسباب وآثار،" مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل : ألمانيا – برلين" ، رقم 5، مارس 2019.

[12] خ. م. غرايبية، "هجرة الشباب العربي غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط،" مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 7، رقم 19، p. 9، 2015.

[13] ع. ا. ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"،" تأليف ملتقى علمي ، قسنطينة، 2008.

[14] قانون العقوبات 01/09، الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 15، 8 مارس 2009.

[20] ب. هوادف و ه. تومي، "الهجرة غير الشرعية أسبابها و آليات مكافحتها،" مجلة الباحث في العلوم القانونية، المجلد 6، ديسمبر 2021..

[22] مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، "إصدار تقرير توقعات الاقتصاد الأفريقي لعام 2023 الصادر عن مجموعة البنك الأفريقي للتنمية بشأن "تعبئة تمويل القطاع الخاص للمناخ والنمو الأخضر في أفريقيا"،" 24 05 2023. [متصل]. Available: https://www.afdb.org/sites/default/files/2-arabic_aeo_2023_launch-talking_points-kevin_chika_urama.pdf. [تاريخ الوصول 06 03 2025].

[23] مجموعة البنك الافريقي للتنمية، أفريل 2022. [متصل]. Available: https://www.afdb.org/ar/documents/algerie-projet-dassistance-technique-en-vue-de-lelaboration-dun-plan-national-dinvestissement-en-economie-bleue-porte-sur-la-peche-et-laquaculture-rapport-devaluation-de-projet. [تاريخ الوصول 10 03

[6] T. C. O. Rome, " A short history of a ground-breaking publication: The Limits to Growth," 2022. [Online]. Available: https://www.clubofrome.org/wp-content/uploads/2022/02/CoR-LtG-ShortHistory.pdf. [Accessed 26 03 2025.[

[7] United Nation, " Report of the United Nations conference on the human en environment," Stockholm, 5-16 06 1972. [Online]. Available: https://docs.un.org/en/A/CONF.48/14/Rev.1. [Accessed 11 03 2025.[

[8] U. Nations. [Online]. Available: https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences. [Accessed 11 03 2025.[

[15] Bureau International du travail, Une Approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée conférence internationale du BIT 92 me session, p15-21., Rapport n° 6. Genève, 2004 .

[16] C. Tim and R. Chief, "South Africa: Will New Immigration Rules Price SA Out of the Retirement Market?," Business Day, 21 1 2003. [Online]. Available: https://allafrica.com/stories/200301210321.html. [Accessed 1 3 2025.[

[17] uniteed Nations, "Peace, dignity and equality," International migration, [Online]. Available: https://www.un.org/ar/global-issues/migration. [Accessed 05 03 2025.[

[18] S. Okunade, "Migration Policy Institute," Migratuin Information Source, 21 01 2021. [Online]. Available: https://www.migrationpolicy.org/article/africa-intracontinental-free-movement. [Accessed 05 03 2025.[

[19] ICMPD, "Vers une compréhension et des réponses communes," in Réunion thématique: les causes profondes de la migration irrégulière, Sous la présidence de la République française et la co-présidence de la République du Sénégal., 2018 .

[21] C. Zickgraf, "Migration Policy Institute," Migration Information Source, 4 10 2023. [Online]. Available: https://www.migrationpolicy.org/article/immobility-environmental-change. [Accessed 05 03 2025.]

2025].

[24] وكالة الأنباء الجزائرية، "مشاريع تنموية واعدة في مجال النقل لم تشهدها الجزائر منذ الإستقلال تاريخ الزيارة،" 27 02 2025. [متصل]. Available: https://www.aps.dz/ar/economie/175839-2025-02-17-18-01-57. [تاريخ الوصول 11 03 2025].

[25] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، [متصل]. Available: https://www.mta.gov.dz. [تاريخ الوصول 11 03 2025].

[27] وكالة الانباء الجزائرية، "2024 عام مثمر في قطاع الفلاحة بالجزائر،" [متصل]. Available: https://www.aps.dz/ar/economie/173399-2024. [تاريخ الوصول 11 03 2025].

[28] ع. ا. محمد، "attaqa.net،" 08 01 2025. [متصل]. Available: https://2u.pw/wlLajpOc. [تاريخ الوصول 12 03 2025].

الانجليزية

[1] J. A. Du Pisani, "Sustainable development–historical roots of the concept," Environmental sciences, vol. 3, no. 2, pp. 83-96, 2006 .

[2] J. Mensah, "(2019). Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review," Cogent social sciences, vol. 5, no. 1, p. 1653531, 2019 .

[3] G. E. Reyes, " Four main theories of development: modernization, dependency, word-system, and globalization," Nómadas. Revista Crítica de Ciencias Sociales y Jurídicas, vol. 4, no. 2, pp. 109-124, 2001 .

[4] B. Report, "Our common future," World commission on environment and development, Berlin (West), 1987.

[5] J. S. Mill, "Principles of political economy," In Forerunners of Realizable Values Accounting in Financial Reporting, vol. Routledge, pp. 14-22, 2020 .